الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

SYNTHESE PRESSE

النشـــــاطات الوزاريـــة

Activités ministérielles

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 07

لزراعة الحبـوب والذرى الحبيـة

وزير الفلاحة يعلن إنشاء أقطاب كبرى بوادي سوف

أعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، يوسف شرفة، بالوادي، عن برنامج لإنشاء أقطاب كبرى مخصصة لزراعة الحبوب والذرة الحبية بالولاية. وأوضح شرفة في تصريح صحفي على هامش زيارة العمل التي قادته إلى ولاية الوادي،بأن "دائرته الوزارية تعمل على إعداد برنامج هام يخص منطقة وادي سوف، يرتكز على إنشاء أقطاب كبرى مخصصة لزراعة الحبوب والذرى الحبية". وأضاف بأن "هذا البرنامج يأتي في إطار تنفيذ توصيات السلطات العليا للبلاد الرامية إلى تشجيع وتطوير الزراعات الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي"،مؤكدا بأنه في إطار مسعى إنشاء هذه الأقطاب الزراعية الكبرى، سيتم استحداث محيطات فلاحية جديدة بالمناطق ذات الطابع الزراعي، لإنتاج مختلف المحاصيل الإستراتيجية، على غرار الحبوب. وأشار الوزير إلى أن دائرته الوزارية تسعى جاهدة لتنمية الزراعة الموسمية من الخضر بالمنطقة، من خلال تقديم كل آليات الدعم اللوجيستيكي والمرافقة التقنية خصوصا الكهرباء الفلاحية والمسالك الفلاحية، وذلك تماشيا مع الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها السلطات العمومية لتحقيق قفزة نوعية في الإنتاج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني.

وخلال هذه الزيارة، عاين الوزير ببلدية ورماس (10 كلم شمال غرب الوادي) محيطي "أهواد الجبس" و"الهدهودي"، عملية جني البطاطس واطلع على مشاريع الكهرباء الفلاحية ،مؤكدا على ضرورة الإسراع في إنجاز المشاريع المتبقية. وبمعرض للمنتوجات الفلاحية أقيم بنفس المنطقة، دعا الوزير القائمين على مشاريع تربية المائيات إلى استكمال الإجراءات الإدارية وبدء أشغال إنجاز مشاريعهم على مستوى المناطق الاستثمارية المخصصة له، مؤكدا بذات المناسبة على أهمية تعزيز دور التعاونيات الفلاحية ومرافقة الفلاحين. واختتم وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري جولته الميدانية بزيارة وحدة لتوضيب وتصدير التمور تابعة لأحد الخواص بالمنطقة الصناعية ببلدية كوينين (7 كلم شمال الوادي)، حيث اطلع على مراحل معالجة التمور قبل تسويقها في الأسواق الداخلية أو تصديرها.

وادي سوف: فريد. ن

الأسواق و الصناعة الغذائيـة

Marchés & Agro-industrie

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

وزير التجارة الداخلية الطيب زيتوني يطمئن:

اتخذنا كل التدابير لتموين السوق في رمضان

- إنشاء أسواق جوارية في كل دوائر الجمهورية
- استيراد 28 ألف طن من اللحوم تحضيرا لرمضان
- هذا موعد انطلاق المرحلة الثانية من الإحصاء الاقتصادي للمنتوج الوطني

ستطلق وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، المرحلة الثانية من الإحصاء الاقتصادي للمنتوج الوطني في الـ 27 من جانفي الجاري والذي يهدف إلى استكمال بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة وشاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية.

طن من اللحوم الحمراء والبيضاء، وهذا تحضيرا لشهر رمضان المبارك، مؤكدا أنه تم الانتهاء من عملية استيراد اللحوم الحمراء، لأن هذه العملية واجهت عدة مشكلات.

واشار الوزير أن رئيس الجمهورية رخّص باستيراد اللحوم الحمراء استثنائيا إلى غاية إعادة تكوين الحظيرة الوطنية. من المواشي الوطنية، مضيفا "حتى نكون قطبا للانتاج لأننا كنا كذلك". كما نوّه زيتوني كذلك أن رئيس الجمهورية سمح باستيراد اللحوم البيضاء في بعض الأحيان، غير أنه اليوم هذه المادة متوفرة. اليوم في السوق الوطنية وبأسعار معقولة بالنسبة المنتجين والمستهلكين.

وبخصوص التحضيرات المسبقة لشهر رمضان الكريم، أكد الوزير أنه تم رصد ميزانية بـ 28 ألف طن من اللحوم الحمراء والبيضاء، مشيرا إلى أن عملية الاستيراد تتوقف على حسب الاستهلاك، أي إذا كان هناك نقص في هذه المادة على مستوى السوق الوطنية، سيتم استيرادها لضمان اوفرها للمستهلك، وإذا كانت هناك فائض سيتم ضبط عملية الاستيراد. في حين أكد وزير التجارة، أنه إذا استدعت الضرورة سيتم استيراد قرابة 15 ألف طن من اللحوم البيضاء.

استيراد 28 ألف طن من اللحوم تحضيرا لرمضان

كما كشف وزير التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، الطيب زيتوني، أنه تم رصد ميزانية لاستيراد 28 ألف

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

رئيس الفدرالية الوطنية لمستوردي اللّحوم الحمراء لـ «الشعب»:

توفير 30 ألف طن من اللّحوم تحسّبا لشهر رمضان

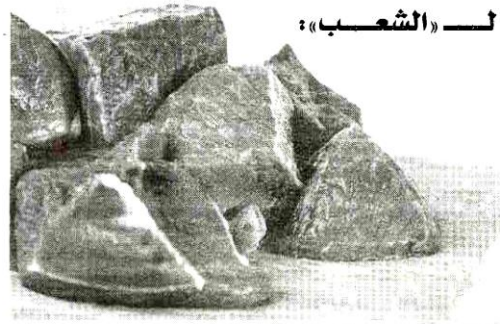

■ مخزونات استراتيجية لاستقرار الأسعار ومواجهة الطّلب المتزايد ■ الخبير بوشيخي: إجراءات لتحقيق الاكتفاء الذّاتي وتعزيز الأمن الغذائي ■ خيارات متنوعة تتيح شراء اللحوم بأسعار تتراوح بين 800 و1200 دينار

أكّدت السّلطات في إطار استعداداتها لشهر رمضان المبارك، الذي يشهد زيادة في استهلاك اللحوم، على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان وفرة هذه المادة في الأسواق المحلية، خاصة وأنّ التوقعات تشير إلى أنّ احتياجات الجزائر من اللحوم خلال الشهر الكريم تتراوح بين 25 ألف و30 ألف طن، وهو ما تعمل الدولة على تأمينه في الأسواق من خلال التنسيق المشترك بين وزارتي التجارة والفلاحة.

خالدة بن تركي

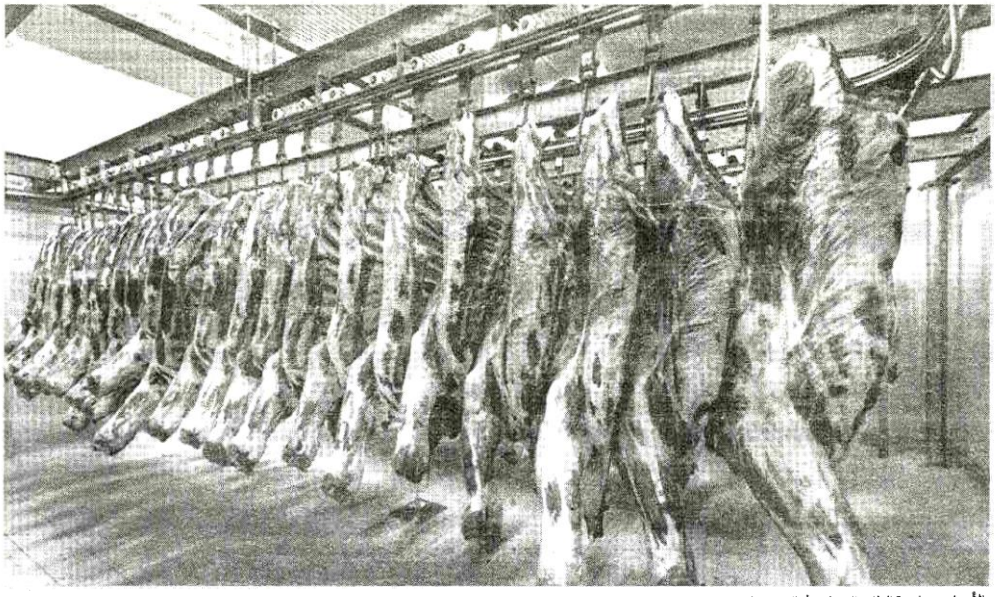

أوضح رئيس الفدرالية الوطنية لمستوردي اللحوم الحمراء، يحيو سفيان، في تصريح لـ «الشعب»، أنّ هذه الإجراءات تهدف إلى ضمان تزويد السوق المحلي بكميات كافية من اللحوم الحمراء لتلبية الطلب المتزايد خلال شهر رمضان، وأكّد على أهمية مراعاة الجودة العالية للمنتجات والأسعار المعقولة التي تناسب القدرة الشرائية للمستهلك، مشيرا إلى أنّ التنسيق بين مختلف الجهات المعنية يساهم في الحفاظ على استقرار السوق، وتجنب أي اختلال بين العرض والطلب.

ضمـــان الوفـــرة

أضاف المتحدّث أنّ وزارة التجارة تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وفرة اللحوم في السوق المحلي، مشيرا إلى أن الحكومة أخذت بعين الاعتبار متطلبات السوق المحلية خلال شهر رمضان، الذي يكثر فيه الطلب على هذه المادة، مؤكدا أنّ الوزارة قامت بتفعيل جميع التدابير الضرورية لتلبية احتياجات المواطنين، وبالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان استقرار السوق وتوفير كميات كافية تغطي الطلب الوطني.

وقال في ذات السياق، إنّه تمّ تحديد الكميات المطلوبة من اللحوم مسبقا بناء على احتياجات السوق، مع تأكيد توفير الدولة للكميات اللازمة وفقا لهذه التقديرات كما أشار المسؤولون – يضيف المتحدث – بالإضافة الى استعدادها لتوفير كميات إضافية في حال حدوث أي طارئ، لأن المشكلة لا تكمن في توفر اللحوم نفسها، وإنما في ضرورة التنسيق الدقيق وتحديد احتياجات السوق بشكل صحيح لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتفادي أي اختلالات قد تؤثّر على استقرار السوق.

توسيـــع قاعـــدة الاستـــيراد

من جهة أخرى، أكّد رئيس الفدرالية أنّ بلادنا مستعدّة لتوسيع قاعدة استيراد اللحوم في حال احتاج السوق إلى كميات إضافية، حيث تم منح تراخيص لاستيراد اللحوم من خلال السماح للعديد من المتعاملين الاقتصاديين باستيراد هذه المادة الأساسية، لكن في المقابل يأمل المسؤولون أن تظل عمليات الاستيراد مكملة للإنتاج المحلي وليس بديلا عنه، مؤكدا على أن إنتاج اللحوم المحلي يجب أن يبقى هو الهدف الأساسي.

يأتي هذا القرار في وقت تعمل فيه الحكومة على تعزيز قدراتها الإنتاجية المحلية من اللحوم، من خلال تحسين القطاع الحيواني وتطويره أكثر، ورغم ذلك أشار المسؤولون إلى أن زيادة الإنتاج المحلي ليست مهمة سهلة، بل تتطلب وقتا وجهودا كبيرة، فضلا عن التنسيق المستمر بين الوزارات المعنية مثل وزارة الفلاحة ووزارة التجارة لضمان تنفيذ استراتيجيات فعالة تساهم في تحقيق هذا الهدف.

وصرّح بحو سفيان أنّ الحكومة تبذل جهودا لزيادة الإنتاج الوطني من اللحوم، وهذا في إطار الاستراتيجيات الطويلة لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتشمل هذه الجهود تحسين تربية المواشي وتطوير التقنيات المستخدمة في القطاع الحيواني، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في هذا المجال ورفع كفاءة مراكز الذبح والتوزيع، كما تعمل على تسهيل وصول الدعم للفلاحين والمربين، وتقديم الدعم الفني والتدريبي لتعزيز القدرات المحلية، لكن بشرط التنسيق المحكم بين مختلف القطاعات لضمان تنفيذ هذه السياسة.

وأضاف في ذات الشأن، أنّ رمضان هذا العام سيشهد وفرة كبيرة في كميات اللحوم في السوق المحلي بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والتي تهدف إلى ضمان تلبية احتياجات المواطنين خلال هذا الشهر المبارك، فقد تم اتخاذ سلسلة من التدابير تشمل استيراد كميات إضافية من اللحوم من الخارج، بالإضافة إلى توفير مخزونات إستراتيجية لضمان استقرار الأسعار، ومواجهة الطلب المتزايد في السوق خلال رمضان.

الاستثمـــار في الإنتـــاج المحلـــي

في هذا الصدد، أفاد المتحدّث أنّه على الرغم من التحديات التي تواجهها شعبة اللحوم، فإنّ الحكومة أكّدت التزامها بتحسين الإنتاج المحلي من هذه المادة، وأكدت وزارة الفلاحة التزامها بتعزيز الإنتاج الوطني، من خلال توفير الدعم اللازم للفلاحين والمربين المحليين، هذا بالإضافة الى المبادرات المكثفة لزيادة عدد المزارع المتخصصة في تربية المواشي بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية في المستقبل، وتقليل الاعتماد على الواردات مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس فدرالية اللحوم أن الحل يكمن في تعزيز التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، والعمل على زيادة الإنتاج المحلي من اللحوم، وأشار إلى أن الاستيراد يجب أن يعتبر خيارا استثنائيا يستخدم لتلبية الاحتياجات في حال حدوث أي نقص في العرض، مع ضرورة التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة الإنتاجية الوطنية.

وأكّد في ذات السياق، أنّ السوق الوطنية يجب أن تشهد توازنا بين الوفرة في الإنتاج المحلي والمستورد من اللحوم، وهذا لتأمين احتياجات المستهلكين بكافة أنواعها وأحجامها، وبأسعار تنافسية تماشى مع القدرة الشرائية للمواطنين، مشيرا إلى أن هذا التوازن لا يسهم فقط في استقرار السوق، بل يضمن قدرة السوق على تلبية الطلب المحلي بشكل مستمر، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من تذبذب السوق.

تنسيـق الجهود لضمان توفير اللّحوم

من جهة أخرى، أوضح رئيس الفدرالية الوطنية للحوم المستوردة، أنّ الفيدرالية جاهزة لتقديم كافة أشكال الدعم لضمان توفر اللحوم في الأسواق خلال شهر رمضان، وأكّد أنّهم سيبذلون جهدهم لخدمة المواطن من خلال التنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة لضمان نجاح هذه العملية، كما أشار إلى أن الفدرالية تركّز على تسهيل عملية التنسيق بين جميع الأطراف المعنية بتربية المواشي بهدف ضمان توفر اللحوم والمواد الأخرى خلال شهر رمضان.

وأضاف في ذات السياق، أنّ التنسيق المستمر بين الوزارات والهيئات المعنية يعد الحل الجوهري لضمان استمرارية وفرة اللحوم في السوق الوطنية، وشدّد على أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المعنية، المربين والمتعاملين الاقتصاديين لضمان نجاح هذه العملية وتلبية احتياجات المواطنين.

وأكّد رئيس الفدرالية أنّ هذه الحلول تعكس حرص الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين، مشيرا إلى أن توفير اللحوم في الأسواق يعد من الأولويات التي يتم العمل عليها بكل جدية، وأضاف أن هذا التنسيق سيسهم في ضمان توفير هذه المادة وكافة المواد الغذائية في السوق وفي الوقت المناسب، ممّا يساهم في تحقيق راحة المواطنين خلال شهر رمضان.

وعليه، فإنّ الاستعدادات التي تقوم بها الحكومة لتوفير اللحوم في الأسواق خلال شهر رمضان، تأتي في إطار استراتيجيتها لضمان تلبية احتياجات المواطنين في هذا الشهر الكريم، وذلك من خلال التنسيق الفعال بين وزارتي التجارة والفلاحة، اللتين تسعيا إلى توفير كميات كافية من اللحوم، سواء عبر الإنتاج المحلي أو من خلال الاستيراد بهدف تحقيق استقرار السوق وضمان راحة المواطنين.

الاستقـــرار والتّـــوازن

من جهته، أوضح الخبير الاقتصادي بوشيخي بوحوص في تصريح لـ «الشعب»، أنّ قرار الحكومة باستيراد اللحوم الحمراء والبيضاء من إسبانيا والبرازيل جاء بهدف تحقيق استقرار في السوق المحلي ومعالجة الاختلالات التي كانت تؤثر عليه، وأضاف أن هذا القرار، يهدف أيضا إلى ضمان استقرار الأسعار، ممّا يوفر للمواطنين خيارات متنوعة تتيح لهم شراء اللحوم بأسعار معقولة تتراوح بين 800 و1200 دج للكيلوغرام الواحد.

وأضاف بوحوص أنّ الأمر نفسه ينطبق على اللحوم البيضاء، التي تشهد انخفاضا ملحوظا في أسعارها، حيث يقدر السعر المتوسط الوطني بنحو 300 دج للكيلوغرام، مشيرا إلى أن الأسعار في مناطق الجنوب الجزائري قد تكون أقل من ذلك بكثير، ويرجع ذلك إلى الاعتماد على نظام المقايضة الذي يسمح للتجار بالحصول على الثروة الحيوانية من دول إفريقيا مقابل التمور والمنتجات الجزائرية الفائضة، مما يسهم في تقليص التكلفة وتوفير اللحوم بأسعار منخفضة للمستهلك.

من جانبه، أشار الخبير إلى أنّ الحكومة بحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والبيضاء، مطالبا بضرورة توفير جميع الظروف الملائمة لدعم الإنتاج الوطني، وأضاف أنّ رئيس الجمهورية اتّخذ خطوات إيجابية لدعم الفلاحين، حيث سمح لهم باستيراد الآلات الزراعية التي لا تتجاوز سبع سنوات دون دفع الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تسهيل استيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج الزراعي، وأكّد أيضا أن هذه الإجراءات تعد خطوة هامة نحو تقليص الاستيراد، وتعزيز قدرة الفلاحين على تلبية احتياجات السوق المحلية بشكل مستمر.

كما تطرّق الأستاذ بوشيخي بوحوص إلى أهمية تبني مشروع المزارع النموذجية الجامعية، الذي من المتوقع أن يضم 2000 مزرعة نموذجية، كل واحدة توفر فرص عمل لأكثر من 500 عامل، منهم 30 بالمائة من حاملي الشهادات الجامعية، وأوضح أن هذه المزارع يجب أن تعمل على شكل شركات مساهمة، تستخدم تقنيات مبتكرة مثل الأسهم الجذعية كوسيلة لتمويل هذه المشاريع، وأضاف أن الاعتماد على الاستيراد في قطاع حيوي مثل اللحوم يضر بالاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة، فضلا على إضعاف الإنتاج المحلي، مؤكّدا أن هذه الإجراءات تتماشى مع توجيهات رئيس الجمهورية بشأن تعزيز الأمن الغذائي، الذي يعتبر من أولويات الحكومة لضمان الاستقلالية الاقتصادية وتلبية احتياجات السوق الوطنية.

الوفـــرة والعدالـــة فـــي التّوزيـــع

بدوره، طمأن المنفذ الوطني للمنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك، فادي تميم، المواطنين في تصريح لـ «الشعب»، بأنّ اللحوم ستكون متوفّرة بشكل كاف خلال شهر رمضان وبأسعار معقولة، مشيرا إلى أنّ السلطات المعنية ستقوم باستيراد كميات تفوق ثلاثة أضعاف الكمية المعتادة، والتي تقدّر بحوالي 12 مليون طن، وذلك لضمان تلبية احتياجات السوق المحلي وتغطية الطلب الوطني.

وأوضح في ذات السياق، أنّ أسعار اللحوم خلال شهر رمضان ستكون معقولة بفضل التدابير التي تضمّنها قانون المالية لعام 2025، حيث تم تمديد العمل بخفض الرسم على القيمة المضافة حتى 31 ديسمبر 2025، هذا الإجراء يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية على المستهلكين، كما يعد جزءا من جهود الحكومة لتحقيق استقرار في السوق، وضمان توفر السلع الأساسية بأسعار معقولة.

الأخبـــــار الجهويـــــة

Actualités régionales

ON LINE
الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الشروق أونلاين
2025/01/18

إقتصاد

وزارة الفلاحة: نشرع في حصاد الذرة في الأراضي الصحراوية

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، شروع العديد من المزارعين بالأراضي الصحراوية في حصد منتج الذرة الحبيبية الصفراء الموجهة لتغذية الأنعام .

وكشف فيديو نشرته الوزارة اليوم السبت، جانب من هذه العملية التي مسّت ولاية أدرار، التي يُعوّل عليها كثيرا لتكون سلة غذاء الجزائر بمادة الحبوب.

#أمن_غذائي
#المخطط_الوطني_لتنمية_الزراعات_الاستراتيجية
#ولاية_أدرار

.الجنوبية #بالولايات الحبيبية الذين يواصلون عملية حصاد محصولهم #الذرة الوطني لأغذية الأنعام يجند العديد من المجففات لتلبية طلب منتجي #الديوان

جيجل : دخول مركب سحق البذور الزيتية "كتامة أقريفود" مرحلة الإنتاج قريبا

كشف وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، غريب سيفي، من جيجل، أن مركب سحق البذور الزيتية واستخراج الزيوت النباتية "كتامة أقريفود" الكائن بمنطقة بازول التابعة لبلدية الطاهير بذات الولاية سيدخل مرحلة الإنتاج "قريبا".

وأوضح الوزير في تصريح للصحافة على هامش زيارة عمل و تفقد للولاية، بأن هذه المؤسسة العمومية الاقتصادية ستدخل مرحلة الإنتاج "قريبا" وذلك بعد أن " تمكن المهندس الجزائري من رفع التحدي وإعادة إحياء هذا المشروع الذي كان في وضعية جد صعبة". وأضاف بأن الوضعية الحالية من حيث تقدم الأشغال "تثلج الصدر " وبلغت نسبة إنجاز "مقبولة جدا" للبدء في إنتاج المادة الأولية للزيت والأعلاف.

وبلغت نسبة إنجاز المشروع التابع للشركة القابضة "مدار" والمتواجد بميناء جن جن ببلدية الطاهير، إلى غاية ديسمبر 2024 نحو 92 بالمائة، وفق الشروح المقدمة بعين المكان التي أبرزت بأن هذا المركب يختص في استخراج الزيوت النباتية الخام من مادة "الصوجا"، ويتكون من مصنع لسحق البذور الزيتية واستخراج الزيوت النباتية الخام، وحدة لتخزين المادة الأولية (صوجا) و وحدة أخرى لتخزين المنتوج النهائي وتسويق الزيوت النباتية. وسيسمح المركب بعد دخوله حيز الخدمة، بتلبية 40 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من الزيوت النباتية الخام و60 بالمائة من الاحتياجات من أعلاف الحيوانات.

من جهة أخرى، أكد سيفي خلال معاينته لعدد من المؤسسات الاقتصادية التابعة لقطاعة على غرار المؤسسة العمومية الاقتصادية لتحويل و تصبير الخضر والفواكه "جوماقرو" ببلدية الطاهير والشركة الإفريقية للزجاج (أفريكافار) وكذا مصنع إنتاج الحقن البلاستيكية الطبية ببلدية الأمير عبد القادر على أهمية الالتزام بمطابقة المنتجات للمعايير الدولية لدعم التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية والعمل على تكوين العمال لصيانة مختلف الآلات لضمان ديمومتها.

وبالشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب بالمنطقة الصناعية بلارة ببلدية الميلية، ثمن السيد سيفي ما حققته الشراكة الجزائرية القطرية حيث "يعتبر المركب فخر الصناعة الجزائرية"، مؤكدا مرافقة دائرته الوزارية لهذا المركب لتجسيد المرحلة الثانية من التوسعة ووصول قدرة إنتاجية تصل إلى أربعة ملايين طن من الحديد ومشتقاته سنويا.

لؤي. ع

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب يكشف:

ربط أكثر من 70 ألف محيط فلاحي بالشبكة الكهربائية عبر الوطن

كشف وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، محمد عرقاب، أنه تم ربط أكثر من 70 ألف محيط فلاحي بالشبكة الكهربائية عبر الوطن منذ بداية العملية نهاية سنة 2021.

وفي تصريح له خلال ندوة صحفية نشطها على هامش الزيارة التي قام بها إلى ولاية البويرة، حيث أشرف على دخول عديد المنشآت الطاقوية حيز الخدمة، أعلن الوزير أنه تم ربط أكثر من 70 ألف محيط فلاحي بالشبكة الكهربائية منذ بداية العملية نهاية سنة 2021، مبرزا حجم المشاريع المنجزة لحد الساعة على مستوى الولاية، لا سيما تلك المتعلقة بربط المناطق الصناعية والمحيطات الفلاحية بالشبكة الكهربائية، موضحا أنه من بين 571 مستثمرة فلاحية متواجدة بالولاية، تم ربط 516 منها بالطاقة الكهربائية، مؤكدا أن العملية لا تزال مستمرة.

كل الظروف مهيأة لاستقطاب المستثمرين في هذه المجالات

وأضاف الوزير أن "البويرة هي ولاية فلاحية بامتياز، حيث ستمكنها الإمكانيات الكبيرة التي تحوز عليها في هذا المجال من النهوض بالقطاع الفلاحي، فضلا عن قطاع الصناعات الغذائية، ونحن مستعدون لبذل المزيد من الجهود"، لافتا أن "كل الظروف مهيأة لاستقطاب المستثمرين في مجال الصناعات الغذائية والفلاحة والصناعات الأخرى". وأكد عرقاب التزامه ببذل المزيد من الجهود لتلبية كافة طلبات المستثمرين على المستويين المحلي والوطني، بهدف "النهوض بالقطاع الصناعي والفلاحي"

سونلغاز قطعت أشواطا كبيرة خلال السنوات الأخيرة

بالمناسبة، توجه الوزير بالشكر للسلطات المحلية نظير جهودهم "المعتبرة" في ربط المناطق الصناعية والمحيطات الزراعية بالشبكة الكهربائية، "، مؤكدا عزم مصالحه على العمل بنفس الوتيرة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة، لربط كل المحيطات الفلاحية والمناطق الصناعية ومناطق النشاطات بالطاقة الكهربائية". كما أشاد الوزير بالجهود التي تبذلها مؤسسة سونلغاز في هذا المجال، مؤكدا أن هذه الأخيرة "قطعت أشواطا كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتغطية احتياجات قطاعي الزراعة والصناعة من الكهرباء والغاز."

ق.و

المساء
EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 02

مركز جهوي لتخزين الحبوب يدخل حيّز الخدمة

دخل أمس، حيّز الخدمة المركز الجهوي الوسيطي لتخزين الحبوب ببلدية وادي الخير بمستغانم، حيث قامت السلطات المحلية، في إطار إحياء اليوم الوطني للبلدية بتدشين هذه المنشأة التي تبلغ طاقتها 50 ألف قنطار، وتندرج ضمن البرنامج الوطني لتعزيز قدرات تخزين الحبوب، ويعتبر المركز واحدا من 5 مراكز أخرى وصومعة يتم إنجازها حاليا بولاية مستغانم، وقد تم تسليمه في ظرف ستة أشهر بعدما وضع وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إبراهيم مراد، حجر الأساس لتجسيده في جويلية الماضي، بتكلفة 265 مليون دج.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

قسنطينة تطوي ملف تطهير العقار الفلاحيّ

3 آلاف هكتار معنية بالاستصلاح

أكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محمد أمزيان لعناصري، نهاية الأسبوع بمقر ديوان والي قسنطينة، خلال اجتماع اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي، أن قسنطينة خطت خطوة نوعية؛ تنفيذا لسياسة رئيس الجمهورية في إطار العمل الخاص بتطهير العقار الفلاحي، في العملية التي تم إطلاقها على المستوى الوطني، ضمن صيغ الاستصلاح، والتي استهدفت أكثر من 3 آلاف هكتار.

زبير .ز

وحسب السيد لعناصري، فإن السلطات المحلية بقسنطينة تقوم بمجهودات كبيرة لدراسة الملفات العالقة للمستثمرات الفلاحية المنشأة، في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 4 نوفمبر 2021، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 24-55 المؤرخ في 23 جانفي 2024.

وقال المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، إن العملية التي دعمها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 الذي يحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز، تدخل ضمن سياسة الدولة الجزائرية المندرجة في إطار مساعي البلاد لتحقيق أمنها الغذائي.

من جهته، أكد والي قسنطينة عبد الخالق صيودة، بعد الاطلاع على الوضعية من خلال العرض المقدم من قبل المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، على ضرورة الانطلاق في عملية تسوية الملفات العالقة المتبقية بعاصمة الشرق؛ حيث أمهل مدة أسبوع للتقدم في هذا الملف.

وطالب والي قسنطينة، خلال نفس الاجتماع، اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي، بالانطلاق في عملية تسليم العقود للفلاحين المعنيين بالعملية؛ لإغلاق ملف التسوية بالولاية رقم 25، التي باتت تحتل مراكز ريادية في الإنتاج الفلاحي، وأضحت ضمن الولايات المنخرطة في الاستراتيجية الوطنية التي أقرها رئيس الجمهورية؛ تحقيقا للاكتفاء الذاتي الوطني.

ووفقا للمعطيات التي تم الكشف عنها خلال اجتماع اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي بحضور المديريات المعنية على غرار مدير المصالح الفلاحية، ومديري أملاك الدولة شرق وغرب، ومديري مسح الأراضي والحفظ العقاري شرق وغرب، ومدير الموارد المائية، فإن ولاية قسنطينة تضم 6 محيطات استصلاح، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 3093 هكتار.

وضمت هذه المحيطات في مجملها، 257 مستفيد. ولايزال منها 139 ملف عالق بمساحة إجمالية بحوالي 1268 هكتار، منها 96 مستغلة، و43 غير مستغَلة، تتوزع على مستوى محيط سيد الحواس 1 و2، ومحيط سطح المايدة 1 و2 ببلدية ابن باديس، ومحيط جنان الباز والمارة ببلدية بني حميدان، ومحيط قصر لقلال والسطايح ببلدية ديدوش مراد، ومحيط أولاد بوخالفة، ومحيط بوحصان ببلدية مسعود بوجريو.

خصصت لها عنابة 1200 هكتار

قفزة نوعية في الزراعات الزيتية

تحدثت مديرة الفلاحة بعنابة شاناز أميرة زايدي، خلال اللقاء الجهوي التحسيسي الإعلامي لتطوير زراعة دوار الشمس والذرة الحبية وبمشاركة 10 ولايات شرقية والذي احتضنه نهاية الأسبوع، فندق سيبوس بعنابة، عن تحقيق قفزة نوعية في الزراعات الزيتية بالولاية، خاصة في شعبة زراعة دوار الشمس، والتي خُصص لها نحو 844 هكتار من مجموع 1200 هكتار موزعة على الزراعات الزيتية الأخرى.

ودعا المشاركون في اللقاء الفلاحي الجهوي الذي جاء تجسيدا لتوصيات رئيس الجمهورية، إلى تطوير الزراعات الزيتية والاستراتيجية، خاصة زراعة الذرة الحبية ودوار الشمس.

وقدّم مستثمرون في هذه الشعب الزراعية، كل انشغالاتهم التي ستحوَّل إلى طاولة وزير الفلاحة يوسف شرفة؛ من أجل مرافقتهم، وتسهيل نشاطهم الزراعي، وتدعيمهم بمختلف الآليات المشجعة على توسيع أراضيهم الفلاحية، وتخصيصها لهذه الزراعة الاستراتيجية.

ولم يغفل منظمو هذا الملتقى عن شرح تفصيلات خاصة بالزراعة الزيتية، وكيفية العناية بها، وتطويرها، فيما وُجهت دعوة لكل الفلاحين وشركاء القطاع، للمشاركة والانخراط في هذا البرنامج الزراعي، الذي يُعد مكسبا هاما للنشاط الفلاحي في الجزائر.

وأعلنت مديرة الفلاحة بعنابة شاناز أميرة زايدي، عن تحديد عدة أهداف لتطوير الزراعات الزيتية؛ من خلال برمجة 1200 هكتار، منها 144 هكتار مخصصة لزراعة السلجم الزيتي، و844 هكتار لزراعة دوار الشمس، مؤكدة أن عنابة حققت قفزة نوعية في شعبة زراعة عباد الشمس بزيادة 6 هكتارات، في انتظار تحقيق الأهداف المنشودة لتوسيع المساحة، ومذكرة بأنه سيتم خلال الأشهر القادمة، إطلاق حملة واسعة للتعريف بأهمية هذه الزراعات الاستراتيجية.

سميرة عوام

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

في إطار إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي بقسنطينة

مهلة أسبوع لدراسة ملفات استصلاح الأراضي العالقة

● حدد والي قسنطينة مهلة أسبوع للتقدم في دراسة الملفات العالقة الخاصة بالمستثمرات الفلاحية المنشأة في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي، والانطلاق في عملية تسليم العقود للفلاحين الذين ينتظرون إنهاء هذه العوائق الإدارية لمباشرة أشغالهم.

لا يزال في قسنطينة 139 ملفا خاصا بمحيطات استصلاح الأراضي عالقا بمساحة إجمالية تقدر بـ1268 هكتار منها 96 مستغلة و43 غير مستغلة، علما أن الولاية تحوز على 6 محيطات استصلاح بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 3093 هكتار تضم في مجملها 257 مستفيد.

وقد جاء هذا القرار خلال الاجتماع الذي ترأسه الوالي بمعية المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، والذي خصص لمعاينة مدى استكمال دراسة الملفات العالقة ضمن صيغ الاستصلاح في إطار الامتياز بعد المعاينات الميدانية ومقارنة باجتماع اللجنة المذكورة شهر جويلية 2024.

وجاء في تقرير المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أن المحيطات التي تأخرت دراستها تتمركز بعديد البلديات على غرار محيط سيد الحواس1و 2 ومحيط سطح المايدة 1 و2 ببلدية ابن باديس، محيط جنان الباز والمارة ببلدية بني حميدان، محيط قصر لقلال والسطايح ببلدية ديدوش مراد، إلى جانب محيط أولاد بوخالفة ومحيط بوحصان ببلدية مسعود بوجريو.

وأكد المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، خلال ذات اللقاء، أن تواجده بولاية قسنطينة يأتي في إطار العمل الخاص بتطهير العقار الفلاحي على المستوى الوطني ضمن صيغ الاستصلاح التي تندرج في إطار مساعي البلاد لتحقيق أمنها الغذائي.

وشدد والي الولاية على ضرورة الانطلاق في عملية تسوية الملفات العالقة المتبقية بولاية قسنطينة، حيث أمهل مدة أسبوع، للقائمين على العملية من أجل التقدم في هذا الملف والانطلاق في عملية تسليم العقود للفلاحين لغلق ملف التسوية بولاية قسنطينة "الرائدة في المجال الفلاحي والمنخرطة في الإستراتيجية الوطنية التي أقرها السيد رئيس الجمهورية تحقيقا للاكتفاء الذاتي الوطني".

للعلم، فقد اجتمعت اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي، خلال هذا اللقاء، في إطار دراسة الملفات العالقة للمستثمرات الفلاحية المنشأة في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 21-432 المؤرخ في 4-11-2021 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 24-55 المؤرخ في 23 جانفي 2024، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24-11-2024 الذي يحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز.

م. صوفيا

العملية انطلقت لأول مرة بالولايات العشر الجديدة

تجديد البطاقة المهنية للفلاح لسنة 2025

● شرعت الغرف الفلاحية الولائية في إصدار وتجديد البطاقة المهنية للفلاح لسنة 2025، بما في ذلك الغرف الفلاحية العشر بالولايات المستحدثة بالجنوب.

باشرت الغرف الفلاحية الولائية بالولايات 58 عبر الوطن في إصدار وتجديد البطاقة المهنية للفلاح لسنة 2025، انطلاقا من المنصة الرقمية "غرفتي" في سنتها الثالثة بالنسبة الغرف الفلاحية 48 التي تستخدم المنصة منذ سنتين، بإشراف ومرافقة الغرفة الوطنية للفلاحة، فيما شرعت هذه السنة، الغرف الفلاحية العشر الخاصة بالولايات المستحدثة بالجنوب، في هذه العملية بعد تأسيس مجالس المداولات الخاصة بالغرف المعنية، واستفادة أمنائها العامين وإطاراتها مؤخرا من دورة تكوينية على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة.

وقد شهدت العملية هذه السنة إضافة إجراءات جديدة في إصدار وتجديد البطاقة المهنية المزودة برمز الاستجابة السريعة، بإدخال رقم التعريف الوطني في منصة "غرفتي" لأجل تعزيز قاعدة البيانات للمنصة الرقمية، وهذا ما يتطلب من الفلاح طالب البطاقة المهنية تقديم بطاقة هوية بيومترية سواء بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة على مستوى الغرفة الفلاحية الولائية.

كما تم على المستوى المركزي بالغرفة الوطنية للفلاحة إدراج نظام المصادقة الإلكترونية الثنائية لمستخدمي منصة "غرفتي" قصد تعزيز الاستخدام الآمن والمحافظة على سرية المعلومات الشخصية الخاصة بالسجل الفلاحي الولائي والوطني، حيث يندرج كل هذا في إطار مشروع الرقمنة للغرفة الوطنية للفلاحة بما يسهّل خدمة المهنيين في وقت أقصر وبجهد أقل وبفعالية أكبر لصالح الفلاحين وأصحاب المهنة من أجل مسايرة نشاطهم.

ب. وسيم

الخبر EL KHABAR الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

توقعات بإنتاج 14 ألف قنطار من الذرة و12 ألف قنطار من دوار الشمس

● يتوقع إنتاج ما مجموعه 13.700 قنطار من محصول الذرة الحبية و12.540 قنطار من دوار الشمس، في إطار حملة الحصاد والدرس لهذين المحصولين التي انطلقت بدائرة حاسي مسعود (80 كلم جنوب-شرق ورقلة).

وبخصوص الذرة الحبية التي تتركز زراعتها بشكل رئيسي بمنطقة قاسي الطويل (150 كلم عن مقر الدائرة)، فقد خصص لها في إطار الموسم الفلاحي الحالي مساحة إجمالية تقدر بـ310 هكتار، تتقاسمها كل من شركة النشاط الزراعي الغذائي، التابعة لمجمع سوناطراك بواقع 90 هكتارا ومؤسسة "قلوبال اقري فود" التابعة لمجمع "مدار" بـ180 هكتار، وشركة "بنو مسعود" بمجموع 40 هكتارا، استنادا لذات المصدر.

أما بالنسبة لدوار الشمس الذي تتركز زراعته بنفس المنطقة، فقدرت المساحة الإجمالية المخصصة هذه السنة لهذا النوع من الزراعات الإستراتيجية بـ570 هكتار، كما جرى توضيحه. وتتقاسم المساحات المخصصة لإنتاج دوار الشمس بحاسي مسعود، كل من شركة النشاط الزراعي الغذائي بـ60 هكتارا ومؤسسة "غلوبال آغري فود" بـ210 هكتارات، فيما تتوزع باقي الأراضي الفلاحية المخصصة لهذه الزراعة والمقدرة بـ300 هكتار على عدد من المستثمرين الخواص.

وتمثل المساحة المهيأة لزراعة دوار الشمس بدائرة حاسي مسعود نسبة 91,5 من مجموع المساحة الإجمالية المزروعة بالولاية، وفقا للمعطيات الصادرة عن القسم الفرعي للفلاحة التابع لمديرية المصالح الفلاحية.

جدير بالذكر أن أول تجربة لهذا النوع من الزراعة بحاسي مسعود برسم الموسم الفلاحي 2023-2024 سجلت "نتائج مشجعة"، حيث فاق الإنتاج المحقق 2180 قنطار.

م. ب

الخبر EL KHABAR الصدق والمصداقية
الصفحة: 09

إجراءات صارمة بولايات الجنوب للتصدّي للحمى القلاعية

● قرّرت ولايات الجنوب في اطار تنفيذ تعليمات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنفيذ مجموعة من الإجراءات للتصدي للحمى القلاعية، أبرزها منع أي اختلاط بين المواشي الجزائرية والمواشي المستوردة من دول إفريقية، وتشكيل فرق بيطرية لمراقبة الاصطبلات ومراكز تجميع المواشي والمذابح.

وحذرت المصالح البيطرية مربي المواشي في الجنوب من التخلص من المواشي المشتبه في كونها مريضة بذبحها، كما يفعل أغلب مربي المواشي في حالات مرض الحيوانات. وشدّدت في إعلانات عبر الإذاعات المحلية على ضرورة التبليغ بسرعة عن أي شبهة إصابة بمرض الحمى القلاعية.

وعزّزت المصالح البيطرية بولايات الجنوب الرقابة على اصطبلات المواشي الإفريقية المستوردة، وهذا بالتوازي مع قرار منع نقل المواشي من أقصى الجنوب ومنع نقل المواشي حتى بين البلديات، وفي إطار الإجراءات الاحترازية للتصدي لمرض الحمى القلاعية، قرّرت الولايات الجنوبية الحدودية، منع نقل المواشي عبر كل طرق الولايات، في ذات الوقت تقرر الغلق المؤقت لأسواق المواشي المستوردة من الدول الإفريقية، وأيضا أسواق المواشي المحلية، ونشرت كل ولايات الجنوب إعلانات أكدت الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالتصدي للحمى القلاعية، وفضلا عن قرارات غلق جميع الأسواق الأسبوعية للمواشي بصفة مؤقتة، تلقت وحدات الدرك الوطني والأمن الوطني تعليمات بتشديد المراقبة على الطرق لتنفيذ قرارات منع نقل المواشي من بلدية الى أخرى، بل وحتى داخل إقليم كل بلدية، ومنع نقل المواشي إلا بتراخيص في حالة تلك الموجهة للذبح على مستوى أقرب مذبح أو مسلخ معتمد بعد التأكد من سلامتها وصحتها كإجراء وقائي، لتفادي انتشار المرض عن طريق تنقل واحتكاك المواشي.

محمدبن أحمد

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 08

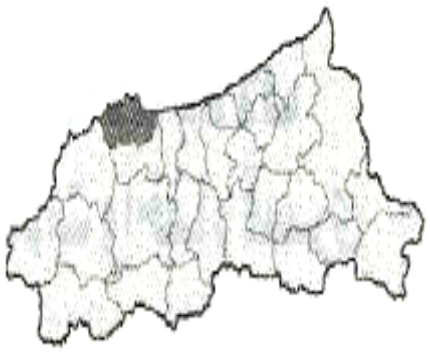

في انتظار تطهير العقار الفلاحي بجيجل

مساحات زراعية خصبة تحولت إلى أراضي "بور" منذ سنوات

تحولت مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية بولاية جيجل، منذ سنوات، إلى أراضي "بور" في ظل عدم استغلالها من طرف ملاكها أو المستفيدين من عقود الامتياز، في واقع أثر سلبا على النشاط الزراعي بالمنطقة، خاصة مع النقص الكبير المسجل في هذا النوع من الأراضي، والآمال معلقة على عملية تطهير العقار الفلاحي التي أطلقتها السلطات المركزية.

م. منير

● كشف عمر بلكرديد، رئيس لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة بالمجلس الشعبي الولائي، في عرض قدم حول واقع قطاع الفلاحة في الدورة العادية المنعقدة مؤخرا، بأنه وعلى الرغم من لجوء القائمين على القطاع في السنوات الأخيرة إلى استغلال مساحات من الأراضي الفلاحية في زراعة الحبوب، خاصة مع التحفيزات الممنوحة من طرف السلطات في هذا المجال، إلا أن ذلك أضحى غير كاف بالنظر إلى وجود مزارع شاسعة خصبة تبقى غير مستغلة وعبارة عن أراضي "بور".

كما أكد على ضرورة تدخل الهيئات المعنية لتطبيق القانون بصرامة من خلال تفعيل اللجان المكلفة بمتابعة إلزامية استغلال الأراضي الفلاحية،

وذلك بالعمل على استرجاع الأراضي غير المستغلة التي تم فسخ عقود الامتياز الخاصة بها، وإعادة توزيعها على مستحقيها، وكذا تشجيع الشراكة بين الفلاحين والمستثمرين من أجل عصرنة المستثمرات الفلاحية والرفع من قدراتها الإنتاجية.

من جهته أشار عضو المجلس الشعبي الولائي، العربي بومهراز، بأن هناك مستثمرات فلاحية تحولت إلى تجزئات وأراضي ممنوحة في إطار عقود الامتياز أصبحت تستغل كل صيف فقط في إنتاج العلف الطبيعي أو ما يعرف بـ "القرط".

وأكد منتخبون على ضرورة تطبيق القوانين المعمول بها بصرامة لحماية العقار الفلاحي من التوسع العمراني الفوضوي وزحف البنايات الفردية غير الشرعية، مع توجيه المشاريع العمومية للأراضي غير الفلاحية أو ذات المردودية الضعيفة، إضافة إلى وضع مخطط لحماية مختلف المزارع من الفيضانات، وذلك من خلال تنظيف الوديان والشعاب والمجاري المائية العابرة بمحاذاتها بصفة دورية.

أغلبية الأراضي غير المستغلة تنتمي للأملاك الخاصة

يأتي هذا في وقت تعرف فيه جيجل نقصا كبيرا في العقار الفلاحي، كون المساحة الإجمالية يغلب عليها الطابع الجبلي الغابي، مع تمركز معظم التجمعات العمرانية في المناطق السهلية.

صور "الخبر"

مئات المستثمرين يضطرون لاستئجار الأراضي الفلاحية لتجسيد مشاريعهم

وتشير الإحصائيات إلى توفر الولاية على مساحة تقدر بأزيد من 98 ألف هكتار، منها 46 بالمائة أراضي صالحة للزراعة، والتي تتوزع بالأساس على مستثمرات جماعية وأخرى فردية وأملاك خاصة، مع وجود ثلاث وحدات إنتاجية أنشئت على أنقاض المزارع النموذجية "سابقا".

وعلاوة على ذلك توجد سبعة محيطات فلاحية تتسع إجمالا لـ 1384 هكتارا، والتي تتواجد في كل من منطقتي الزان والقفش ببلدية السطارة، مرشيشة وشادية ببلدية قاوس، النويطرة ببلدية جيملة، الحجرة الكحلة ببلدية غبالة وزلاتن ببلدية بني ياجيس. وأوضح باقة توفيق، رئيس الغرفة الفلاحية، في تصريح لـ "الخبر"، بأن أغلبية الأراضي غير المستغلة أو ما يعرف بأراضي "البور" على مستوى الولاية، هي أملاك تابعة للخواص، مستدلا بمئات الهكتارات الموجودة على محور سيدي عبد العزيز وواد عجول، وفي كل من بلديات السطارة، سيدي معروف، جيملة ومناطق أخرى.

وبرأي باقة، فإن المشكل يطرح خاصة في الأراضي التي تنتمي لمجموعات من الورثة أو أشخاص تتجاوز أعمارهم الـ 70 سنة، قائلا "هناك من الأفراد أو الأبناء الذين يرفضون العمل في الفلاحة ويتركون أراضيهم بور، والبعض يلجأون لكرائها لمستثمرين بمبالغ مالية تختلف من منطقة لأخرى... يجب أن تكون هناك قوانين وإجراءات تسمح باستغلال كافة المساحات الزراعية وإدخالها مرحلة الإنتاج مع الحفاظ على طابعها الفلاحي".

مئات المستثمرين يلجأون إلى كراء الأراضي لممارسة نشاطاتهم

وحسب المتحدث، فإن المستثمرين في القطاع الفلاحي، خاصة الشباب ممن لا يحوزون على أراضي مسجلة بأسمائهم، في ارتفاع مستمر ويقدر عددهم بالمئات على مستوى الولاية، حيث أصبحوا يضطرون لاستئجار ما يحتاجونه من مساحات لضمان نشاطاتهم سواء لدى المستثمرات الفردية والجماعية أو الخواص.

هذه الوضعية أدت، مثلما يضيف رئيس الغرفة الفلاحية، إلى تنامي ظاهرة كراء الأراضي خاصة من الباطن، رغم أن هذه الطريقة أضحت تعيق استمرار نشاط المستثمرين الجدد، الذين يجدون أنفسهم محرومين من الاستفادة من دعم الدولة ومن القروض وكذا من الحصول على بطاقة فلاح، كون العقار يبقى باسم صاحب الأرض.

ونفس المشكل يطرحه تقريبا الكثير من أصحاب المشاريع المنشأة في إطار أجهزة الدعم المختلفة، حيث يلجأون إلى استئجار أراض من عند الملاك الخواص بعقود موثقة، غير أن مدة الكراء التي يستفيدون منها غالبا ما تكون قصيرة ولا تفي بالغرض، مقارنة بطبيعة وحجم الاستثمار الذي يتطلب ضرورة امتلاك القطعة لمدة طويلة، بما يتلاءم مع الإمكانيات الموضوعة في الميدان.

وكمثال ما يحدث لدى منتجي فاكهة الموز، الذين يقومون بإنشاء وتثبيت البيوت البلاستيكية المتعددة القبب بمبالغ مالية كبيرة، ولا يمكنهم نقلها من مكان لآخر.

واعتبر رئيس الغرفة الفلاحية، من جانب آخر، بأن الولاية عرفت محاولات جدية لتسوية العقار الفلاحي عن طريق إسقاط حق الامتياز عن العديد من الفلاحين الذين ثبت خرقهم الواضح لبنود الاتفاق، مع وجود مجهودات كبيرة كذلك لتسوية الأراضي دون سندات، ضمن ما يعرف بالمطابقة، من خلال الانتهاء من دراسة 1232 ملفا مودعا، والتي تم الفصل فيها من طرف اللجنة الولائية المنصبة لهذا الغرض، مع قبول ما يقارب الـ 90 ملفا ومنح أصحابها الموافقة على تسوية أراضيهم. م.م

أخبـار متنوعـة

Divers Infos

الشروق اليومي إخبارية وطنية
ON LINE
2025/01/18

خبير التذوق والتقييم الحسي رابح مفتاح في مقابلة لـ"الشروق":

الجزائر قادرة على ولوج نادي كبار مصدّري زيت الزيتون

بقلم:حسان حويشة

أكد خبير التذوق والتقييم الحسي الذي يشارك في المسابقات المعتمدة لدى المجلس الدولي لزيت الزيتون بمدريد، رابح مفتاح، أن الجزائر بإمكانها دخول نادي كبار مصدّري زيت الزيتون في العالم، بالنظر للإمكانات التي تتوفر عليها، مشدّدا على أن ذلك مرهون باحترام جملة من الشروط والمعايير التي وجب المرور إلزاميا عبرها، مع توجيه الدعم لهذه الشعبة في موطنها الأصلي بالشريط المتوسطي.

ويشرح خبير التذوق الحسي، رابح مفتاح، الذي التقته "الشروق" في منزله العائلي ببلدية سطارة بجنوب شرق جيجل، أن تصدير الجزائر لزيت الزيتون بشكل مطابق لمعايير المجلس الدولي لهذه المادة، وجب أن يخضع لجملة من الشروط من الضروري احترامها وخلاف ذلك، سيبقي الجزائر خارج نادي كبار المصدّرين العالميين.

ويفصل الخبير رابح مفتاح، الذي هو أيضا متذوق دائم في لجان الفحص والتقييم الحسي لجودة زيت الزيتون لهيئة المراقبة "كالي سيد " QUALISUDبفرنسا، أن البداية تكون بدراسة التربة ومعاينتها لاختيار الأنسب للأصناف الملائمة للمنطقة، والاعتناء بالشجرة وتقليمها في الوقت والسقي المنتظم والتكميلي والتسميد والحرث ومتابعة الأوراق ووجود الحشرات وغيرها.

حذار.. ذبابة الزيتون بالجزائر والمحاصيل والتصدير في خطر

ويحذّر مفتاح من وصول ذبابة الزيتون إلى الجزائر في الفترة الأخيرة والتي يمكن لها أن تتسبّب في خسارة كاملة للمحصول، كما هو الحال في دول مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، وبالتالي، تفويت فرصة التصدير على المنتجين الجزائريين.

وعن هذه الحشرة، يؤكد الخبير أنه جرى رصدها في عدة مناطق بالجزائر، ومنها ولاية جيجل، لكن أعدادها ليست مثل ما هو عليه الحال في دول الضفة الشمالية للمتوسط، مشيرا إلى أن ذبابة الزيتون تبيّض على الثمار وفي كل مرة تضع ما بين 400 إلى 500 بويضة، تخرج منها ديدان فيما بعد. وتقوم هذه الديدان باختراق حبات الزيتون على شكل نفق، وعندما تخرج من الثقب يسمح هذا الأمر بدخول الأوكسجين إلى الثمار، وهو ما يعرّض الزيت الذي تكّون داخل الحبة للأكسدة بفعل ملامسته للأوكسجين، ما يجعله غير مطابق مع المعايير المطلوبة من المجلس العالمي للزيتون. وحسب المتحدث، فإن هذا الزيت يمكن استهلاكه محليا بشكل عادي لكن لا يمكنه دخول الأسواق العالمية كمادة مصدّرة، لكونه مؤكسدا بسبب حشرة ذبابة الزيتون.

وأشار مفتاح إلى أن هذه الحشرة بدأت في الانتشار بحوض المتوسط، على غرار إيطاليا وإسبانيا وتساعدها ظروف الرطوبة خصوصا، وفي الجزائر لا توجد الذبابة بقوة، لكن مع التغيّرات المناخية يمكن أن تتزايد أعدادها وخصوصا عند ترك الحشائش تنمو وعدم القيام بحراثة الأرض وتنقيتها.

وتتسبّب الذبابة عادة في تساقط ثمار الزيتون، ولذلك يشدّد الخبير على أنه من الأحسن أن يتم عصر الزيتون الذي يتساقط لوحده ولا يجب خلطه مع باقي الإنتاج الذي يبقى على الشجرة، وعموما هذا الزيت من حيث الجودة يعتبر هو الأسوأ وتسويقه ممنوع في أوروبا.

ولا توجد لحد الآن طريقة بيولوجية فعّالة تقضي عليها مائة في فرنسا وأوروبا، حسب محدثنا، لكن هناك بعض الطرق تقلّص منها لكن لا تقضي عليها، على غرار استعمال قارورات بلاستيكية بها فتحتان ووضع خميرة وسكر بداخلها تعمل على جذب الذبابة وعند دخولها، لا يمكنها الخروج مرة ثانية.

هذه معايير قبول الزيت للتصدير

ويغوص خبير التذوق الحسي في شروط قبول تصدير زيت الزيتون وبكميات كبيرة ومطابقة، من صفة زيت بكر ممتاز أو زيت بكر وفق شروط ومعايير المجلس الدولي لزيت الزيتون.

ويشرح المتحدث أن الحموضة بالنسبة للزيت البكر الممتاز لا يجب أن تتعدى مؤشر 0.80، بينما مؤشر البيروكسيد يجب أن لا يتخطى مستوى 20، إضافة إلى مؤشرات أخرى مثل هل الزيت مختلط بشوائب أم لا من خلال عرضه على أشعة فوق البنفسجية للنظر في مكوناته وهل فيه خليط أو شوائب أو إضافات أخرى، ومستوى محدّد أيضا للأكسدة.

أما بالنسبة للزيت البكر، فلا يجب أن يتعدى مؤشر الحموضة 2 بينما البيروكسيد يبقى نفسه ولا يجب أن يتخطى مستوى 20.

وللحصول على صفة زيت بكر ممتاز، يجب المحافظة على الثمار ويجب أن لا تتضرر وتبقى سليمة خلال عملية الجني، إما من حبيبات خضراء أو من ثمار ناضجة، أم الزيت البكر، فهو أقل درجة ونحصل عليه عندما يكون البكر الممتاز به خطأ أو عيب.

ويشدّد الخبير على وجوب غسل حبيبات الزيتون وتنقيتها من الأوراق والشوائب، وتجميعها في صناديق وليس أكياس، وعصرها على البارد بعد 72 ساعة على الأكثر بعد عملية الجني، من أجل المحافظة على الخصائص التي تجعل من الزيت مطابقا ومقبولا دوليا للتصدير.

وشدّد بالقول: "بعد 72 ساعة من جني الزيتون، يمكن أن يفقد الأخير بعضا من خصائصه الأساسية على غرار "البوليفينول" الذي يعتبر من العوامل الأساسية في زيت الزيتون."

ويؤكد الخبير المشارك في مسابقات المجلس الدولي بمدريد، أن طريقة حفظ زيت الزيتون يمكن أن تتسبّب في إفساده والإخلال بالمعايير المطلوبة، لذلك يجب أن تكون العملية في عبوات من زجاج معتم، لا تسمح بمرور أشعة الضوء، أو الألمنيوم الذي هو معتم طبيعي وصحي لا يتفاعل مع الزيت. ولا ينصح الخبير مفتاح إطلاقا بالتعبئة في عبوات بلاستيكية بالنظر إلى أن هذه المادة يمكن لها أن تتفاعل مع زيت الزيتون، وتفسد خصائصه.

وما يلاحظ، وفق مفتاح، أن طرق العصر التقليدية المنتشرة في الجزائر لا يمكن من خلالها الحصول على زيت بكر ممتاز ما عدا في حالات قليلة عند بداية الموسم، لكن لاحقا تختلط المعاصر بالشوائب، عكس المعاصر الحديثة التي تعتمد على كيفيات أكثر تطورا، ليصبح من المستحيل الحصول على زيت بكر ممتاز مطابق للمعايير الدولية.

وعقب احترام المعايير والشروط اللازمة للحصول على الزيت البكر الممتاز والزيت البكر، يأتي دور المتذوقين الحسيين، الذين يمكنهم إسقاط زيت زيتون بكر ممتاز إلى مصاف زيت بكر فقط بعد عملية التذوق التي تعتبر مرحلة أساسية جدا.

مخابر التحليل الفيزيوكيميائي للزيت

ويشدّد الخبير، الذي يشارك بصفة دائمة في لجان الفحص والتقييم الحسي لجودة زيت الزيتون لهيئة المراقبة "كالي سيد QUALISUD "بفرنسا، أن مرحلة التحليل الفيزيوكيميائي للزيت تعتبر مرحلة هامة وإلزامية في مسار تصدير هذه المادة.

ويؤكد محدثنا على أن هذه العملية تقوم بها حصريا المخابر المرخص لها والمعتمدة من طرف المجلس الدولي لزيت الزيتون بمدريد، وحاليا في الجزائر هناك مخبران فقط، الأول هو "كاتاليز لاب" بقسنطينة، إضافة إلى مخبر "تاغريت" الحاصل على اعتماد المجلس الدولي مؤخرا ويتواجد بولاية بجاية.

وحسبه، فإن هذه المخابر المعتمدة تنشر في موقع مجلس زيت الزيتون، وفي كل عام يتم إعادة الاختبارات للحصول على الاعتماد مجدّدا ومنح تحاليل بختم المجلس الدولي لزيت الزيتون.

دمج مخابر التحليل وعمل التذوق تحت هيئة واحدة

بعد عملية التحليل الفيزيوكيميائي للزيت، تأتي مرحلة التذوق من طرف المختصين الحسيين، لتؤكد هل المنتج فعلا جيّد أم لا؟ وهل حافظ على خصائصه أم لا؟ من خلال رصد نقائص وعيوب محتملة في الزيت عن طريق التذوق.

وخلص الخبير مفتاح إلى أن التصدير وبكميات كبيرة لهذه المادة مشروط أو لا بنتائج التحليل الفيزيوكيميائي عبر المخبر المعتمد من المجلس الدولي، إضافة إلى رأي فريق المتذوقين الحسيين، لأن كل طلبية أو شحنة أو صفقة تتطلب إظهار وثيقتي التحليل والتذوق.

وفي هذا الصدد، يقترح الخبير الحسي لتذوق زيت الزيتون، أن يتم توحيد عمليات التحليل والتذوق تحت هيئة واحدة، بهدف المنافسة وتسريع عمليات التصدير المستقبلية.

ويشرح في هذا الصدد، أن توحيدهما في هيئة واحدة يسمح بربح الوقت وفعالية أكثر في عمليات التصدير، وعدم ترك المصدّر يجري وراء التحليل لأسبوع أو أكثر من جهة، ثم البحث عن المتذوقين لفترة أخرى من الوقت، وربما في غضون ذلك منافس من بلد آخر قد أنهى كافة الأعمال والإجراءات المطلوبة وأرسل الشحنة المطلوبة.

وعلّق بالقول: "هذا الأمر معمول به في عدة دول ما يتيح عمليات تصدير سريعة جدا سواء للتحاليل الفيزيوكميائية أو التذوق تتم عادة في 24 ساعة على غرار تونس مثلا."

تلقيم الزيتون البري المعروف بـ"الزبوش"

وأضاف المتحدث: "لو تحترم العمليات والشروط والمعايير، فإن الجزائر ستجلب مئات الملايين من الدولارات من زيت الزيتون بالنظر للإمكانات التي تتوفر عليها البلاد، خصوصا في مناطق شمال البلاد التي تعتبر الموطن الأصلي للزيتون ولا تتطلب الكثير من المياه عكس ما يتم زراعته حاليا في الصحراء الذي يتطلب الكثير من المياه الجوفية."

وشدّد المتحدث على أن الجزء الأكبر من دعم الدولة لشعبة زيت الزيتون يجب أن يتجّه إلى موطنه الأصلي الذي هو الشريط المتوسطي، وفق قاعدة أن الموطن الأصلي هو الذي تصله طيور الزرزور في الخريف والشتاء بحثا عن هذه الثمار، فضلا عن تقديم مساعدات للمواطنين والفلاحين لتلقيم الزيتون البري المعروف بـ"الزبوش"، ما سيضيف ملايين الشجيرات للحظيرة الوطنية لأشجار الزيتون.

كما حثّ مفتاح على ضرورة تكوين ومرافقة الفلاحين وعائلاتهم والمحيط العائلي الصغير للفلاحين كما هو معمول به في أوروبا، وجمع هيئة التحليل والتذوق "سنكون قادرين على المنافسة العالمية في مجال زيت الزيتون."

وختم بالقول: "أكيد مؤكد لو تحترم العمليات والشروط كما هو معمول به في دول أوروبا المتوسطية وحتى في تونس وجمع التحاليل والتذوق تحت هيئة واحدة، سيكون لدينا زيت زيتون بجودة عالمية يصدّر نحو جهات العالم الأربع."

وفي هذا السياق، يؤكد مفتاح أن احترام الشروط والمعايير المطلوبة، مكن زيت الزيتون بمزرعتهم العائلية التي يديرها شقيقه عبد الحكيم بمنطقة تاياراو بأعالي بلدية سطارة، من الفوز بميداليتين في مسابقتين عالميتين بكل من باريس ومونـاكو.

الصيد البحري و تربية المائيات

Pêche et pisciculture

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية

اتفاقية تعاون بين قطاعي الصيد البحري والتكوين المهني

مشروع ورشة لصناعة السفن بميناء وادي الزهور

سيتدعّم، قريبا، ميناء وادي الزهور التابع إقليميا لدائرة أولاد أعطية بأقصى غرب عاصمة الولاية، بمشروع إنجاز ورشة لصناعة وإصلاح السفن الكبيرة المصنوعة من الفولاذ للمستثمر "مسعود بوهنة"، متخصص في صناعة وإصلاح السفن. وقد حظي هذا الميناء، نهاية الأسبوع، بزيارة مدير الصيد البحري وتربية المائية بمعية كل من مدير التكوين المهني والتمهين، ورئيس دائرة أولاد عطية، ورئيس المجلس الشعبي لبلدية وادي الزهور، إلى جانب مدير غرفة الصيد البحري.

بوجمعة ذيب

وحسب المدير الولائي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات بسكيكدة، نعيم بلعكري، فإنّ زيارة ومعاينة موقع الاستثمار بميناء الصيد لوادي الزهور، يندرج في إطار مرافقة الاستثمار في قطاع الصيد البحري، موضحا أنّه تم من خلال هذه الزيارة العملية، الاتفاق المبدئي على فتح تخصصات في صناعة وإصلاح السفن بالتنسيق مع مديرية التكوين المهني والتمهين، وكذا فتح قسم صياد بحار بالتنسيق مع غرفة الصيد البحري لفائدة شباب المنطقة.

ومن جهته، أشار مدير التكوين والتعليم المهنيين بالولاية، لوط نجيب، إلى أن زيارة ميناء الصيد لوادي الزهور بمعية مدير قطاع الصيد، تندرج، في الأساس، في إطار التحضير لتوقيع اتفاقية تعاون بين مديرية التكوين والتعليم المهنيين، ومديرية الصيد البحري وتربية المائيات؛ بهدف توفير تكوين متخصص للمتربصين في مجالات الصيد البحري وبناء وإصلاح السفن، مع التركيز على إدماجهم في سوق العمل؛ من خلال توفير فرص تدريب ميداني بالميناء، وبالشركات الناشطة في هذا القطاع.

وخلال الزيارة تم تفقّد مختلف مرافق الميناء، بما في ذلك الورشات المخصصة لبناء وإصلاح السفن؛ حيث قدّم المستثمر سعيد بوهنة، شرحا لطبيعة الأعمال التي يتم تنفيذها بالميناء.

وأكد مدير التكوين والتعليم المهنيين على أهمية الاتفاقية في توفير تكوين نوعي للشباب في تخصصات مطلوبة محليا، لا سيما لشباب المناطق الساحلية، وهي التخصصات التي تعتمد، بشكل كبير، على الصيد البحري وصناعة السفن، مشيرا إلى أن تلك الخطوة ستساهم في تحسين فرص إدماج المتربصين، وتكوين جيل جديد من الحرفيين المهرة في مجال إصلاح السفن؛ ما سيعزز الاقتصاد المحلي، ويقلّل من نسبة البطالة في المنطقة.

ومن جانبه، ثمّن مدير الصيد البحري وتربية المائيات هذه المبادرة، مؤكدا أن الاتفاقية ستفتح آفاقا جديدة للتعاون بين القطاعات. وستساعد في النهوض بقطاع الصيد البحري؛ من خلال تكوين كوادر مؤهلة، قادرة على تلبية احتياجات السوق.